

سلسلة مذكرات خاصة عن سياسات المالية العامة للاستجابة لمرض كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة شؤون المالية العامة لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا. وتعتبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارة الصندوق العليا.

قضايا ضريبية: عرض عام¹

الأهداف

لا ينصب تركيز هذه المذكرة على التدابير التنشيطية العامة وإنما على التدابير الفورية والموجهة وغالبا المؤقتة من أجل (1) دعم أولويات الصحة؛ و(2) ضمان بقاء المؤسسات التي تتمتع بالملاءة؛ و(3) حماية الأفراد المتضررين؛ و(4) تأمين أو تعزيز مصادر الإيرادات في الأجل المتوسط.

بعض الاعتبارات

(1) إعطاء قيمة أعلى للتدابير التي تُحدث تأثيرا سريعا وتمضي بالنظام الضريبي في الاتجاه المرغوب بصفة مستمرة؛ (2) محدودية نطاق النظام الضريبي يمكن أن تحد من إمكانات بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ولو حتى كوسيلة لاعتماد تدابير الإنفاق الموجهة؛ (3) هناك بعض الأمور "لا ينبغي فعلها".

أولا: تدابير تركز على الصحة

- تطوير عمليات وإجراءات بدون ملامسة، على المستوى الرقمي (مثل تقديم الإقرارات إلكترونيا، ونظم المدفوعات الإلكترونية عن طريق الهواتف المحمولة - التي يمكن إنشائها سريعا - والصناديق الإلكترونية لتخزين ومشاركة الملفات (drop boxes) لتجميع الإقرارات؛ وربما حتى يتم تقديم تخفيضات ضريبية تحفيزية لاستخدام هذه الأساليب) والمستوى الأكثر تقليديا (مثل التعجيل بالانتقال إلى إجراءات المعاينة الجمركية المادية الأضيق نطاقا/ الموجهة بدقة أكبر والرقابة بعد الإفراج الجمركي؛ وتعزيز مراكز الاتصال الهاتفي؛ واستخدام صناديق مادية لحفظ ومشاركة الملفات). زيادة استخدام التقدير الضريبي الذاتي أو نظم المدفوعات الأخرى والحد من الإجراءات التي تتطلب التدخل اليدوي من جانب الإدارة الضريبية أو التواصل الشخصي معها. وتتيح الأزمة من خلال هذا المجال فرصة لإدخال تحسينات حقيقية طويلة الأجل.
- وبالنسبة للمنتجات المتعلقة بالصحة/النظافة الشخصية وشحنات مواد الإغاثة التي تعتمد السلطات تقديم إعفاءات ضريبية/جمركية - رغم أن المعدلات غالبا ما تكون منخفضة بالفعل - وتسريع إجراءات الإفراج الجمركي.

¹ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التدابير الإدارية، راجع المذكرة المستقلة عن "استجابات الإدارات الضريبية والجمركية" التي تعرض مزيدا من التفاصيل عن التدابير الإدارية التي تناقشها هذه المذكرة.

- تجنب التدابير الضريبية التي تشجع الملامسة بين الناس. قد يكون من غير الملائم في هذه المرحلة تحفيز الطلب في العديد من القطاعات الأكثر تأثراً (النقل، الضيافة، ...)، التي تعتمد على التواصل الشخصي (على سبيل المثال بتخفيض الضرائب على السياحة أو ضرائب الطيران - وفي حالة ضرائب الطيران سيكون ذلك مخالفاً أيضاً للأهداف المناخية)². وقد يكون من الممكن تطبيق بعض المحفزات (مثل الضرائب التفضيلية لتوصيل الطلبات للمنازل) ولكن مع احتمالات أن تصبح مترسخة.
- تقديم دعم انتقائي على أساس التكلفة للتخفيف من حالات النقص الشديد في الموارد (على سبيل المثال تحميل تكلفة الاستثمارات الحيوية بالكامل على المصروفات)، وهو مفضل بالنسبة للمؤسسات القائمة على الأرباح التي لا تقدم حوافز على المعروف.

ثانياً: بقاء مؤسسات الأعمال

على الجانب الإداري، ومع مراعاة احتمال تراجع مستوى الامتثال، هناك بعض التدابير للمحافظة على سلامة النظام مع الحد من حالات فشل الأعمال بلا مبرر، تشمل ما يلي:

- التأكد من أن المدفوعات الضريبية المسبقة تعبر عن تقدير معقول للنتائج المحتملة، بدلا من أن تكون قائمة على منظور استرجاعي بحت.
- تمديد أجل ترتيبات السداد لدافعي الضرائب القادرين على إبداء تعرضهم لمشكلات تدفق النقدية؛ والتأكد من أن أسعار الفائدة على المدفوعات المتأخرة معقولة؛ وإلغاء العقوبات في حالات المشقة الحقيقية.
- تسريع رد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من مدفوعات استرداد الضريبة المشروعة، لكن مع الإنفاذ/التحقق من صحة البيانات بعد الأزمة؛ تعزيز إمكانية مبادلة الخصم الضريبي بالخصوم الأخرى مع ضمان تطبيق المحاسبة السليمة لكل الضرائب.

وعلى جانب السياسات، ينبغي مراعاة ما يلي:

- تمديد أجل ترتيبات تحميل الخسائر على أرباح سابقة. مراعاة إمكانية رد الخسائر (جزئياً) وتيسير القيود على استخدام الحائزين الخسائر الضريبية للشركات التي تمت حيازتها، مع إدراك مخاطر فرط التركيز.
- التأكد من عدم معاملة أي فوائد، أو ريع، أو رسوم أخرى ملغاة كدخل خاضع للضريبة ويمكن أن يمنح خصومات للمقرض/المالك.

... وبصفة مؤقتة:

- تخفيض/إلغاء الحد الأدنى من ضرائب الأعمال غير المرتبطة بالربحية.
- تخفيض/إلغاء ضرائب حجم الأعمال/المبسطة على مؤسسات الأعمال الصغيرة.

وبوجه عام:

- تجنب الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتخفيضات الأرباح الموزعة/المكاسب الرأسمالية، والتخفيضات في الضرائب البيئية وحالات العفو الشامل.

² هذا على النقيض من تجربة الأزمة المالية الكبرى، حيث كانت إحدى طرق دعم صناعة السيارات، على سبيل المثال، بإعطاء دفعة للطلب على شراء السيارات الجديدة. وقد يكون من الملائم تقديم مساعدات تخفيف أعباء الضرائب المستقلة على الناتج لهذه القطاعات. علماً بأن المشاغل المتعلقة بالنقل تسري على نقل الركاب وليس الشحن.

- تُستخدم نظم الخصم الضريبي على الدخل المكتسب حيثما كانت متاحة، إما للدعم المباشر أو (إذا كان مطلوباً بأسرع من ذلك) ليكون أساساً للمعلومات من أجل تنفيذ التحويلات النقدية؛ ويراعي تخفيف متطلبات العمل لمثل هذه النظم.
- تقديم خصم مزدوج في ضريبة الشركات (أو غير ذلك من الخصومات الإضافية) عن أجور الإجازات المرضية المدفوعة للعاملين المحالين للعمل على أساس جزء من الوقت.
- النظر في تطبيق تخفيضات على ضريبة كشف الرواتب/الضمان الاجتماعي (مع ضمان حماية استحقاقات المزايا)، ربما باقتصارها على العمالة منخفضة الأجر، وإمكانية رد مبالغ من الضريبة لأصحاب المهن الحرة.

رابعا: ضمان توافر الإيرادات وتشجيع التضامن

- النظر في زيادة المعدلات الأعلى من ضريبة الدخل/الضرائب على الفئات الأعلى من الممتلكات/الثروة، ربما من خلال تطبيق "رسم إضافي تضامني". وتسمح أسعار النفط المنخفضة حالياً برفع ضرائب الوقود بدون زيادة الأسعار على المستهلكين.
- وضع "خطة لاستمرارية العمل" وتنفيذ/تعزيز هيكل إدارة الأزمات في إدارات الإيرادات. ومن الضروري اتباع منهج متسلسل للتكيف مع تطور مسار كوفيد-19.
- المتابعة الوثيقة لكبار دافعي الضرائب المرجح امتثالهم لمعايير تقديم الإقرارات والتزامات الدفع، مع إدراك أن أعباء الامتثال لمعايير تقديم الإقرارات ومسائل السيولة المتعلقة بالدفع قد تشكل مشاغل أكبر بالنسبة لمؤسسات الأعمال الأصغر.